

## دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن

### دراسة حالة "صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت-الجزائر"

The role of the Zakat Fund in financing the projects according to Al Qard Al Hassan A Case Study of the Zakat Fund for the State of Ain Temouchent- Algeria

أبن مصطفى ريم

طالبة دكتوراه سنة أولى

جامعة تلمسان، الدولة

Benmostefa-2018@hotmail.com

أبن يمينة فاطيمة الزهراء

طالبة دكتوراه سنة ثالثة

جامعة سعيدة، الدولة

f.benamina1990@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/22 تاريخ القبول: 2019/03/04 تاريخ النشر: 2019/03/31

#### ملخص:

يعتبر التمويل أهم حلقة من حلقات النشاط الاقتصادي وذلك لكونه الركيزة الأساسية التي يتحدد بمقتضاها حجم المشروع وعوانده الاقتصادية وحتى الاجتماعية، والتمويل الإسلامي نظام تمويل بديل، يختلف جذريا عن النظام التقليدي الذي فشل في حل إشكالية تمويل المشاريع الصغيرة، وفي هذا السياق جاء موضوع بحثنا ليسلط الضوء على نوع من أنواع التمويل وهو صندوق الزكاة الذي يمول المشاريع عن طريق القرض الحسن، حيث تم دراسة صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت كنموذج وأثر القروض الحسنة على التمويل والتنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، صندوق الزكاة، القرض الحسن، التنمية المحلية.

#### Abstract:

Finance is one of the most important circles in economic activities, as one of basis which determinate the project size and economic, even social, returns Islamic finance as an alternative system, radically differs from the traditional one which failed in solving microeconomic problems. the zakat fund as a kind of this finance provides al quardh al hasan The study is about the zakat fund (Ain tmouchent state ALGERIA) as a model of financing and its impact on local development.

**Keywords:** Islamic finance, zakat fund, al quardh al hasan, local development

**Jel Classification Codes:** Z:12.G21.

## I. تمهيد:

يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي نظاماً متميزاً بخصائصه، فهو يضيف على المعاملات الاقتصادية لمسة تكافل اجتماعي. ولو تعمنا في الخلفية الفلسفية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي كنظام، للمسنا فيه نوعاً من الخصوصية التي قد لا نجدتها في النظم الاقتصادية الأخرى، نظراً إلى الروافد التي تأسست عليها تلك الخلفية، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المنشودة التي فشل الفكر الاقتصادي الغربي في تحقيقها بالنسبة إلى الكثير من الشعوب خاصة الشعوب الإسلامية، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم ملائمة معطيات الاقتصاد الوضعي لمعظم الوقائع المادية والنفسية والشرعية التي تعيشها تلك المجتمعات، ويعتبر مفهوم التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي مفهوماً واسعاً، فهي ليست عملية إنتاج فحسب وإنما عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وهي أيضاً ليست عملية اقتصادية بحتة وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان، ولو نظرنا إلى التمويل كنظام فرعي من النظام الاقتصادي وكأحد أهم المتغيرات التي تتوقف عليها مدى نجاعة هذا الأخير، إذ أن عملية التمويل تحتل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة الاقتصادية على اختلاف مذاهبها، بل إن قوة النظام الاقتصادي مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية، تعبتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لتساهم هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية، لوجدنا أن التمويل يحتل مكانة جيدة في النظام الاقتصادي الإسلامي نظراً إلى مبادئه والتي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الاقتصادية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع، ويعتبر التمويل الإسلامي تمويلاً يتوافق ومنطق التنمية من منظور إسلامي فمبادئه تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي، والتي من بينها الالتزام بقاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم، اللتين تجعلان العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الإسلامية، وهما النتيجة الحتمية لأي مشروع. كما أن اللبنة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل هذا هي تحريم الربا، الربا الذي ينعته الكثير بأنه السبب في التوزيع الغير عادل للثروة التي تشهده معظم شعوب العالم اليوم، والذي أدى إلى ظهور الطبقة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى مبادئ أخرى التي لو أسقطناها كلها إلى ميزان العقل والمنطق لوجدناها تتوافق معه إلى حد كبير، ولهذا سوف نحاول أن نركز في دراستنا على مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي وصيغته من خلال طرح الإشكالية عن طريق السؤال التالي:

- ما هو دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

\_ ما هو واقع صندوق الزكاة الجزائري؟.

- ما هي مصادر تمويل القروض الحسنة وما دورها في تمويل المشاريع؟.

- كيف يتم تمويل المشاريع المصغرة عن طريق صندوق الزكاة والقروض الحسنة في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث، اعتمدت الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية وهي:

- يعد صندوق الزكاة الجزائري تجربة رائدة في مساعدة الشباب والمستثمرين في تجسيد مشاريعهم المختلفة وتمويلها من خلال صيغ التمويل التي يتيحها الصندوق ومنها القرض الحسن .

أهداف البحث :تتمثل أهداف البحث في ما يلي

1. تحديد مفهوم التمويل الإسلامي والقرض الحسن.
2. بيان أثر صندوق الزكاة و القروض الحسنة على تمويل المشاريع المصغرة والتنمية المحلية .
3. التعرف على المرجعية القانونية لإنشاء صندوق الزكاة في الجزائر.

أهمية البحث :

1. إلقاء الضوء على دور صندوق الزكاة في التنمية المحلية لحالة الجزائر.
2. التعرف على التمويل الإسلامي والقرض الحسن وأثره على التنمية الاقتصادية المحلي.
3. إبراز دور نظام التمويل الإسلامي بالقروض الحسن في الجزائر.

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى عدة مجاور :

- المحور الأول: مفاهيم حول التمويل الإسلامي ، صندوق الزكاة ، القرض الحسن
- المحور الثاني: أثر القروض الحسنة على التمويل والتنمية المحلية
- المحور الثالث:دراسة تطبيقية لصندوق الزكاة لولاية عين تموشنت والتمويل بصيغة القرض الحسن

أولا : مفاهيم حول التمويل الإسلامي ، صندوق الزكاة ، القرض الحسن

إن للمال في الإسلام وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفة اقتصادية ، فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان ، لذلك وضع الإسلام ضوابط لكسبه و إنفاقه ، وإذا كان هذا الكسب و الإنفاق يدخل في إطار عملية التمويل بالمفهوم الاقتصادي ، فسوف نحاول معرفة مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي.

1-مفهوم التمويل الإسلامي :يعتبر التمويل الإسلامي أحد الأسس التي بات يعول عليها لعامة الأرض، وذلك وفق إتباع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تركز على الشريعة الإسلامية ، فالتمويل الإسلامي هو "تقديم الأموال العينية أو النقدية من مالها (البنك.صندوق الزكاة .....) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها ، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك قصد تحقيق عائد مباح " ويمكن القول بان التمويل الإسلامي يدور حول تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشروعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية(معطي لبني، ص332، بتصرف).

2- أهمية التمويل الإسلامي: يستمد التمويل الإسلامي مبادئه من الشريعة الإسلامية ، وهو من خلال أسسه ومبادئه لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل إنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمختلف مصادره يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإلتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية وهو بذلك يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ منه ،

بحث يتمكن التمويل الإسلامي من تحقيق كل النقاط السابقة الذكر لابد من أن ينطلق في عملياته التمويلية معتمدا على مجموعة من الخصائص والتي بدون توفرها لا يمكن للعملية التمويلية أن تصنف بالإسلامية لأنها مع اختلال أي خاصية من الخصائص التالية لن تختلف عن أنواع التمويل الأخرى ،ويمكن تلخيصها في ما يلي(الفسفوس فؤاد ، 2010، ص 31):

- استبعاد التعامل بالربا أخذًا وعطاء.
- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي والإنفاق المشروع.
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة .
- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته.

ووضع الإسلام صيغا عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة ، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل ، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل و سوف نحاول دراسة صيغة من هذه الصيغ والتي هي عن طريق صندوق الزكاة والقرض الحسن وكيفية تطبيقها.

3-نشأة صندوق الزكاة في الجزائر : لا تقتصر إيجابيات صندوق الزكاة الجزائري على تقديم الإعانات المالية المباشرة التي تسمح لعائلات كثيرة بتلبية حاجياتها المتزايدة، بل تتعدى ذلك إلى مساعدة الشباب على مباشرة مشاريع تعود بالنفع عليه وعلى عائلاتهم على المديين المتوسط والبعيد وذلك لأجل تقليص مستويات البطالة في المجتمع الجزائري وكذا التخفيف من وطأة الفقر لدى الطبقات المحرومة والمعوزة. ذلك بفضل تطور موارد صندوق الزكاة من سنة إلى أخرى، ليصبح بذلك اليوم بذلك موضع ثناء واهتمام وتنويه في العالم الإسلامي أجمع .

إن أداء الصندوق لدوره لا يتأتى إلا بوعي المزكّين بضرورة إحياء هذه الشعيرة التي يتوخى أن تكون أداة في التخفيف من الفقر ليس فقط عن طريق المساعدة المباشرة وإنما عبر القروض الحسنة لخلق أنشطة مثمرة لفائدة الشباب الجزائري ذي الحاجة لأموال الصندوق.

وصندوق الزكاة هو هيئة زكوية تهدف إلى زيادة الوعي بالزكاة وترسيخ مفهوم فاعلية الزكاة ودورها الهام في المجال التنموي على صعيد الفرد والمجتمع، وتعمل على إحياء هذه الفريضة تطبيقا وممارسة لتستفيد منها الشرائح المحتاجة على اختلافها وفقا للمصارف الشرعية لتي تسمى مصارف الزكاة(فارس مسدور ص6) ، كما يضع صندوق الزكاة أيضا في أعلى سلم أولوياته تحقيق مجتمع متكافل اجتماعيا ومتلاحم إنسانيا، وينشط في مجال تنمية العمل الخيري وخدمة الإنسان المحتاج وفق أسس الشريعة الإسلامية.

وكذلك صندوق الزكاة هو: "مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد"

والصندوق اليوم يبدأ أولى خطواته العملية بثبات وثقة وعزيمة بالعديد من الطموحات والخطط والبرامج الموجهة للعناية بالفقراء والمحتاجين والمستحقين.

فصندوق الزكاة عبارة عن مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاؤه وتعميمه على مستوى كامل التراب الوطني سنة 2003 ، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي (د/الوافي الطيّب ، 2013 ، ص4) :

- اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.
- اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية للملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانوني، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي ورؤساء الهيئات القاعدية.
- اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

#### 4-أهداف صندوق الزكاة: تهدف مؤسسات صندوق الزكاة إلى:

- وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية لجمع الزكاة وتوزيعها وفق أحكام القانون
- إجراء الدراسات والبحوث على الفقراء والمحتاجين إلى إقامة مشاريع تأهيلية والمساعدة في إنشائها
- إنشاء مراكز التأهيل للمحتاجين ضمن إمكانيات الصندوق
- تشكيل لجان جمع الزكاة والإشراف عليها ومتابعة أعمالها
- العمل على إحياء فريضة الزكاة
- التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة و بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع
- قبول أموال الزكاة وتنميتها و صرفها في وجوهها المقررة شرعا حسب أولويتها(عبد الحميد محمد فرحان، 2010 ص96) .



## 7- خصائص القروض الحسنة: تمتاز بخصائص نذكرها فيما يلي:

-عدم التعامل بالفائدة: لا يتم التعامل ضمن هذه الآلية بالفائدة لا أخذ ولا عطاء لأن الإسلام حرم الربا لقوله تعالى: ﴿ وأحل الله لكم البيع وحرم الربا ﴾ ، فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأس ماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.

-الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى مؤسسة الزكاة من خلال آلية القرض الحسن إلى استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع التي تساهم في زيادة الرزق وذلك بانتهاج تمويل المشاريع عن طريق المشاركة كما سبق ذكره ، وعدم الضغط على المدين في تسديد الدين في حالة العسر المالي.

-ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يربط هذا من القروض التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويعتبر هذا الأساس التكافل الاجتماعي على اعتبار أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء ومساعدتهم على التقليل من حدة المشاكل التي يعانون منها (محمد عبد الحليم عمر بدون سنة نشر ، ص44).

### - آلية القرض الحسن لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بغية القيام بعملية استثمار أموال صندوق الزكاة فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري؛ (المادة رقم 02. المؤرخة في 01 صفر 1425 هـ ، الموافق ل 22 مارس 2004 ) ، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة حيث تضمنت التمويلات التالية:

-مويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب ؛

-تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ؛

-تمويل المشاريع المصغرة ؛

-دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

-مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش ؛

-إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري ؛

إذا كانت الاتفاقية بين بنك البركة و صندوق الزكاة تنص على تمويل ودعم كل الأنواع

السابق ذكرها من المشاريع ، فإن الواقع العملي ونظراً للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق أثبت أنه

لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع ، بل بعدد محدود جداً من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة ، على

أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية ، حيث قدرت

نسبة التمويل الممنوحة لهذه المشاريع ب 37.5 % من حصيلة الزكاة (المادة رقم 12. المؤرخة في 01 صفر 1425 هـ

، الموافق ل 22 مارس 2004 من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر).

أما فيما يخص المراحل الذي يتجاوزها الشاب صاحب المشروع للاستفادة من قرض صندوق الزكاة فهي كالتالي

(سليمان ناصر ، عواطف محسن ، 2011/ 11م، ص15):

-يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من القرض الحسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة  
-تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء ؛  
-بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة على طلبه ؛  
-ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ؛  
-ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد حاجة والأكثر نفعا (مرد ودية عالية ،عائد أكبر)؛

-توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم

ثانيا: أثر القروض الحسنة على التمويل والتنمية المحلية

الفرع الاول: المشاريع ذات الأولوية في التمويل عن طريق القرض الحسن

نظرا لخصوصية تعاملات صندوق الزكاة، فإن المشاريع التي يفضل أن يمولها لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- 1- مشاريع ذات آثار اجتماعية إيجابية:حيث لا يبقى الممول فقيرا عند نهاية العقد، بل يصبح قادرا على دفع الزكاة، وفوق كل هذا وذاك قد يوظف فقراء في مشروعه يستغنون عن طلب الزكاة.
- 2- مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة: وقد يتجسد ذلك من خلال التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة، تلبية لحاجات اقتصادية لا يمكن أن تلبى إلا من خلال المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة.
- 3-مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية: حيث إن الصندوق لا يمول مشاريع مدمرة للمجتمع، وبالتالي يجب أن يكون المشروع الممول حلالا 100%.

وعلى هذا الأساس هناك بعض المشاريع التي يحتاج مجتمعنا إلى أن تكون ذات أولوية في التمويل، وهذا نظرا لما لهذه المشاريع من آثار اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، يمكننا أن نصنفها كما يلي:

أ-المشاريع الطبية وشبه الطبية: والتي تتميز بكونها:

تضمن العلاج بتكلفة أقل: حيث يمكن أن يكون هذا أحد الشروط التي يفرضها الصندوق قبل تمويل المشروع، وقد يتجلى ذلك من خلال الدراسة الاقتصادية للمشروع والأسعار التي يقترحها.

تضمن مناصب شغل دائمة: أيضا كل مشروع من هذا النوع لا بد أن يتضمن توظيفاً للطاقت العاطلة في المجتمع، والتي تعتبر عالية عليه.

استمرارية التدفقات النقدية: مثل هذه المشاريع غالبا ما يكون مربحا، خاصة إذا كانت نوعية الخدمات راقية.

ب-المشاريع الحرفية: تتميز بكونها

تضمن استمرار الحرف:خاصة التقليدية منها والتي بذلت من أجل الحفاظ عليها جهود بالغة الأهمية.  
تضمن مناصب شغل دائمة: فالحرفي المتمسك بحرفته يحاول دائما مسايرة التطورات الحاصلة فيها وهذا ما يضمن استقرارا في مناصب الشغل. تدفقات نقدية مستمرة: يتزايد الاهتمام بالحرف خاصة التقليدي منها في ظل الانفتاح الاقتصادي، وأيضا رجوع المجتمع إلى الاهتمام أكثر بالحرف التقليدية خاصة في أشغال البناء، والزخرفة والنسيج...الخ

تكاليف تمويلها معتدلة: وهذا لكونها مشاريع صغيرة أو مصغرة وقد تكون متوسطة إن استدعت الضرورة لذلك، ومن هذه المشاريع ما يلي:

(النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، النسيج التقليدي، الحجارة المنحوتة، الحدادة، التريصص... الخ)

ج- مشاريع الخدماتية: والتي تتميز بكونها:

تستجيب لحاجات السوق: الذي برزت فيه أنشطة اقتصادية لزمتم دعمها بنشاطات خدماتية قد تكون بسيطة في تركيبها، لكنها مهمة لتوفير محيط استثماري ملائم.

تكاليف تمويلها بسيطة: نظرا لكونها لا تحتاج إلى معدات كبيرة، بل قد نجدتها تقتصر في بعض الأحيان على حاسوب وطابعة وناسخة، وقد تكون في بعض الأنشطة الحرفية في آلات بدوية بسيطة للصيانة.

مناصب شغل مستقرة: نظرا لارتباطها بالتطورات الاقتصادية الحاصلة في بلدنا والتي تتسم بالتوسع الرتيب، تدفقات نقدية هامة: وهذا طبعاً مرتبطاً بديناميكية النشاط الخدماتي الذي يجب أن يواكب التطورات

المختلفة الحاصلة في المحيط. ومن هذه المشاريع ما يلي:

(مكاتب الدراسات، خدمات الهاتف – الانترنت، خدمات الصيانة، خدمات الإعلام الآلي، خدمات التكوين البسيط (الخطاطة- الحلاقة... الخ)، خدمات الدروس المسائية (للمقبلين على امتحانات شهادة الثانوية مثلاً)،

الصيانة في مختلف المجالات، دور الحضانة، المغاسل الآلية، البستنة..)

د- المشاريع الإنتاجية: تتمتع بمجموعة من الميزات نلخصها فيما يلي:

توظيف أكبر: وهذا يرجع في بعض الأحيان إلى أنها تأخذ شكل مؤسسات متوسطة.

تكاليف مرتفعة نوعاً ما: نتيجة ارتفاع أسعار المعدات والآلات التي تحتاجها.

تدفقات نقدية هامة: تعكس الضخامة النسبية للمشروع. ومن هذه المشاريع ما يلي:

(صناعة الألبسة، صناعة الأغذية، صناعة الأثاث، صناعة مواد البناء البسيطة..)

هـ- المشاريع الفلاحية

توظيف أكبر: وهذا لكونها لا تحتاج إلى عدد كبير من المؤهلين، وأن اكتساب تقنياتها لا يتطلب قدرات فكرية راقية.

تكاليف شبه ثابتة ومتوسطة: وهذا مرتبط بطبيعة النشاطات الفلاحية الممولة وحجمها.

مردود أكبر: خاصة في الفترات التي تتميز بوفرة المياه والأسمدة.

تدفقات نقدية متباينة: تعكس تطور مردود في المشروع والقدرة على المنافسة في السوق.

ومن هذه المشاريع مثلاً: (تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية، المشاتل... الخ)

الجدول رقم (01): المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القروض الحسنة

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
1- المشاريع الطبية	- العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة،	/

و شبة الطبية	خدمات راقية و تدفقات نقدية مستمرة.	
2- المشاريع الحرفية	- ضمان استمرارية الحرف، دوام و استقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة.	- النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
3- المشاريع الخدمانية	- تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة (حاسوب، ناسخة...)، مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	-خدمات الهاتف، الأترنيت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط (الخيطة، الحلاقة)، الدروس المسائية للتلاميذ...
4- المشاريع الإنتاجية	- توظيف أكبر وتكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	-نسيج الألبسة، الأغذية، الأثاث، البناء.. إلخ
5- المشاريع الفلاحية	- توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة و متوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية و المنافسة في السوق	- تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية...

المصدر: من إعداد الباحثتان استنادا إلي (مسدور، 2003).

ويجب على المشاريع الممولة من القروض الحسنة أن تتميز بالخصائص التالية:

- مشاريع ذات آثار إيجابية: حيث لا يبقى الممول فقيرا عند نهاية العقد، بل يصبح مزكيا كما قد يوظف فقراء معه.

- مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة: حيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على ميزانية الدولة.

- إقامة مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية و غير مضرّة بالمجتمع.

و يتم تسيير و متابعة القرض الحسن عن طريق اتفاقية تعاون وقعت عليها وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة

**الفرع الثاني: القروض الحسنة كأداة للتمويل**

إن السياسات التي رسمتها الدول المتقدمة لمعظم الدول المتخلفة قد سببت ولا تزال تسبب مشاكل كبيرة على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لهذه الدول، على الرغم من أن هذه الدول تحتوي على مقومات هائلة للتنمية، من خلال وجود وفرة في المواد الأولية و طاقة بشرية كبيرة ورؤوس أموال معتبرة، ولعل من أبرز هذه السياسات هي التبعية الاقتصادية والثقافية التي تجعل من الدول المتخلفة في حاجة مستمرة للدول المتقدمة للحصول على مختلف احتياجاتها (جمال عبد الهادي محمد مسعود، ص35) وللتخلص من هذه الهيمنة والتبعية يتحتم على الدول المتخلفة أن تعني اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و كونها جزء هام في قطاع الإنتاج الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة لمواجهة

كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص (أشرف محمد دوابه، 2006، ص 02).

ومن المتعارف عليه أن هذه المؤسسات والمشروعات تحتاج إلى تدبير للأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، إما عن طريق مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها أو اللجوء إلى من يملكون فائضا في الأموال لسد العجز في ميزانية هذه المشاريع أو عند إنشائها أو تطويرها أو زيادة إنتاجها (نفس المرجع، ص 06) وبما أن عملية التمويل هذه تمثل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فإن الاقتصاد الإسلامي أعطى أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار، ويتجلى ذلك من خلال صيغ التمويل التي اعتمدها كالزكاة والوقف والصدقات والتبرعات والقروض الحسنة، وبالتالي عدم تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار وتحقيق التنمية والازدهار (منذر قحف، 1998، ص 7).

### 1- القروض الحسنة الإنتاجية:

إن تنمية الثروة المنتجة مسألة تتفق عليها جميع المذاهب الاقتصادية، وإن كانت أساليب تحقيق هذا الهدف تختلف من مذهب لآخر، فالإسلام يرفض الأساليب التي تتعارض مع نظريته في الحرية المحدودة وطريقته في الإنتاج والتوزيع (علي حسن مطر الهاشمي 2009م، ص 82). ومن المعلوم أن التمويل يعتبر الحجر الأساس في بنية أية مؤسسة اقتصادية لما له من تأثير فعال على جميع وظائف هذه المنشئة من خلال توفير المستلزمات الإنتاجية، وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها (أحمد بوراس، ص 24).

كما يرى بعض المهتمين بالاقتصاد الإسلامي ان النظام المالي الإسلامي يتميز بالاستقرار وذلك بفضل عدم استخدام التمويل عن طريق الإقراض بفائدة ربوية من جهة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة ثانية (المرجع نفسه، ص 25).

ومن صيغ التمويل التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي القروض الحسنة الإنتاجية، والتي تطلب من أجل تمويل المشاريع الصغيرة القائمة وتطويرها، أو إنشاء مشاريع جديدة بهدف دعم المشاريع الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة التي لها أثر كبير في التخفيف من حدة البطالة والفقر والمساهمة في النمو الاقتصادي، إلى جانب تشجيع النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نموا، والاستفادة من الميزة النسبية\* المتوفرة في المنطقة التي نشأ فيها المشروع، وتشجيع المواطنين أو الحرفيين المؤهلين للعمل بأنفسهم في مشاريعهم.

كما تعتبر من أبرز صيغ التمويل التبرعي القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض في الانتفاع بالمال على أن يرد مثله أو بدله، لأنها من أكثر الصيغ ملائمة للمشروعات الصغيرة الإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محدودة كسواء المواد الخام أو دفع أجور العمال، حيث توفر حرية الانتفاع بالقرض إلى جانب التكلفة المحدودة التي تتحملها هذه المشروعات والمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي من أكثر الصيغ كفاءة وفاعلية في تمويل هذه المشاريع، كونها تمزج بين المال القليل والجهد الجاد للمقترض (منصور الزين، سفيان نقماري 2013 ص 16)

## 2- القروض الحسنة الاستهلاكية:

يقوم النظام المالي الإسلامي بتقديم خدمات اجتماعية إلى جانب الخدمات الاقتصادية، وخاصة للمحتاجين أو المضطرين ممن لديهم سبب يجعلهم يلجؤون إلى أخذ قروض حسنة في شكل قروض استهلاكية، لأنها عادة ما تكون قصيرة الأجل، وموجهة لسد حاجة مؤقتة أو موسمية أو طارئة، أو المساعدة في أمور وغايات كالزواج والتعليم، وشراء بعض الحاجات المنزلية الأساسية التي يحتاج لها الناس في حياتهم اليومية (العجلوني 2012 ص 346).

وهذه القروض الحسنة الاستهلاكية مهمة لأنها تمس قطاع كبير من شرائح المجتمع الذين يعانون من ضيق في تكاليف الحياة اليومية، إلا أن المؤسسات التمويلية لا تتوسع في إعطاء هذه القروض الاستهلاكية لأنها تضر بها، بل هي محض تبرع وإحسان وإرفاق بالمستفيدين منها (محمد نور الدين أردنية، 2010، ص 115).

### الفرع الثالث: أثر القروض الحسنة على التنمية المحلية

تعريف التنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودات الشعبية والحكومية للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية \* اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة (جمال العمارة 2006، ص 3).

### التمويل المحلي:

إن نجاح الجماعات المحلية في إحداث معدلات عالية من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تمويل قوي، لذلك فالحاجة ماسة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، وتوفير هذه الموارد يتم بطريقتين: الأول موارد خارجية وأهمها إعانات الحكومة والقروض وغيرها، وموارد ذاتية وأهمها أرباح المشروعات الصناعية والتجارية. والشريعة الإسلامية أعطت اهتماما كبيرا بمشكلة التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية بشكل خاص، إلا أنها جعلتها جزءا من مشكل التنمية الإنسانية، لأن أول وظيفة من وظائف الإسلام هي توجيه التنمية الإنسانية في الاتجاه الصحيح (خورشيد أحمد 1987، ص 102)، كما أنها حددت وبشكل واضح أطر التنمية بمنظور إسلامي وبينت طرق التمويل القادر على كسر التبعية والتخلف والنهوض بالاقتصاديات، والقروض الحسنة هي أحد هذه الطرق، وقد ذكرنا أن للقروض الحسنة وجهان: قروض حسنة استهلاكية موجهة للأفراد من أجل سد حاجاتهم الشخصية والعائلية وأخرى إنتاجية موجهة للتجار والحرفيين وأصحاب المهن من أجل سد حاجاتهم الإنتاجية والمهنية (محمد نور الدين أردنية، ص 119).

وعليه فإن القروض الحسنة أصبحت ضرورة ملحة فيما يخص التنمية وذلك لأنها

تحقق امتيازات هائلة منها:

- تحقيق تنمية بشرية.
- توسيع الإنتاج النافع وتحسين نوعية الحياة.
- إقامة تنمية متوازنة وخفض الاعتماد على الخارج.
- تحقيق درجة كبيرة من التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

- يساعد على إنشاء مؤسسات جديدة من شأنها التخفيف من الفقر والبطالة.
- تعبئة الموارد البشرية والمالية بشكل كبير.
- تحقيق الاستثمار في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية أو الزراعية.
- المساعدة على إقامة الشركات التي تشمل نشاطاتها النقل والإسكان والإنشاءات وإدارة الممتلكات وكلها نشاطات ذات أهمية تنموية.
- يوفر رأس مال مهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يشجع التطور والنمو، لأنه يرفع من مستوى الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد.

### ثالثا: دراسة تطبيقية لصندوق الزكاة لولاية عين تموشنت

سوف نعرض تطور صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت من سنة 2004 إلى غاية 2015

الجدول رقم 02: تطور صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت خلال الفترة 2004 إلى غاية 2014

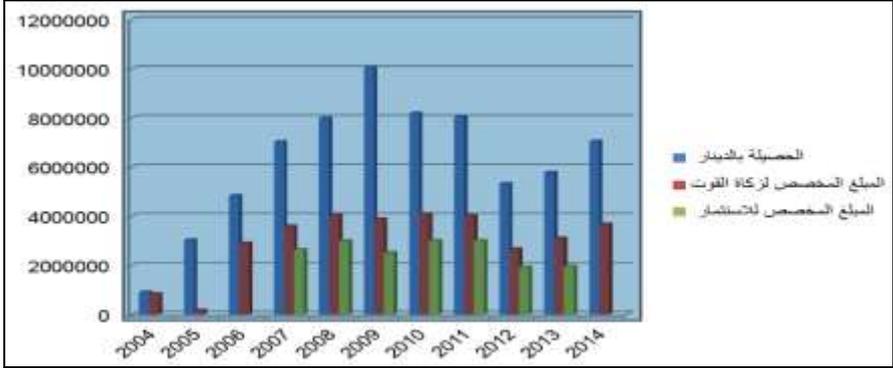
سنة	المصروفات (دينار)	الإيرادات (دينار)	الميزان الختامي (دينار)
2004	916.117,00	840000	-
2005	3030.000,00	168000,00	-
2006	4839150,00	2910000,00	-
2007	7033620,00	3600000,00	2637607,5
2008	8120004,00	4063100	3001460,25
2009	10151288,00	3879500,00	2512822,00
2010	8193018,00	4096507,5	3009783,62
2011	5047550,00	4023790,00	3017842,5
2012	5329524,10	2664762,08	1930887,79
2013	5784938,23	3101164,12	1960657,00
2014	7054624,28	3656054,14	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

من خلال الجدول الذي يبين الحصيلة التي تم توزيعها من القرض الحسن وعدد المستفيدين من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 نلاحظ:

من 2004 إلى 2006 لم يكن هناك مبالغ مخصصة للاستثمار عن طريق القرض الحسن لكن ابتداء من سنة 2007 مبلغ الاستثمار حوالي 2637607,5 دج ليرتفع سنة 2008 إلى حوالي 3001460,25 لتتخفص تماما مبالغ الاستثمار من 2009 إلى 2010 ثم نلاحظ ان هناك تطور كبير في ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار ابتداء من سنة 2011 ثم تراجع بشكل كبير هذه المبالغ المخصصة للاستثمار من سنة 2012 إلى سنة 2013، وعليه ما يمكن استنتاجه أن صندوق ولاية عين تموشنت حقق تطور نسبي في مجال القروض الحسنة وتمويل الفئة الشبابية لمختلف دوائر الولاية.

الشكل رقم 01: تطور صندوق الزكاة لولاية عين تموشنت خلال الفترة 2004 إلى 2014



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

تحليل أهم القطاعات المستفيدة من القرض الحسن

من خلال الجدول أسفله تم عرض أهم القطاعات المستفيدة من القرض الحسن:

الجدول رقم 03: أهم القطاعات المستفيدة من القرض الحسن، الوحدة: مليون دج

السنة	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الصناعة	392131,00	386177,00	603568,00	601951,00	302564,40	300243,37	473321,50
الزراعة	784263,00	772355,00	1207137,00	1203902,00	1005128,80	1000486,75	1.055043,00
التعليمات	1176394,00	1158532,00	1810705,00	1805853,00	1507697,20	1500730,15	1.582564,30
الجزيرة	1568526,00	1334710,00	2414274,00	2407804,00	2010257,60	2000973,50	2110086,00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت

تحليل المعطيات:

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور حصيلة التمويل عن طريق القرض الحسن لمختلف القطاعات خلال

سنوات من 2007 إلى 2013:

1-قطاع الصناعة:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان التمويل في تزايد من سنة 2007 إلى 2011 حيث تم تسجيل حوالي 473521,50 دج لترفع سنة 2011 إلى 603568,50 دج ، لكن خلال السنوات الأخيرة بدأت بالانخفاض حيث وصلت سنة 2012 حوالي 386177,00 دج، ثم عرفت ارتفاع، ضئيل سنة 2013 حيث وصلت ما يقارب 392131,00 دج ، ولذا تبرز أهمية هذا القطاع، ودوره في التنمية المحلية وتمويل هذا النوع، من القطاعات الذي يمتاز بالتطور السريع.

## 2-قطاع الفلاحة:

نلاحظ ان المبالغ الموجهة نحو الفلاحة بشتى أنواعها كانت مبالغ ضخمة حيث قدرت سنة 2007 حوالي 1.055043.00 دج، لكن خلال السنوات الأخيرة عرفت نوعا من الانخفاض حيث واصلت انخفاضها الى غاية سنة 2013 ما يقارب 784263,00 دج، كذلك هذا القطاع، له دور كبير في زيادة و تطوير التنمية المحلية على مستوى ولاية عين تموشنت.

## 3-قطاع الخدمات:

لقد وجهت مبالغ كبيرة لهذا القطاع، حيث خصص سنة 2007 مبلغ 1.582564.50 دج، حيث عرف ارتفاعا، كبير سنة 2011 ليصل حوالي 1810705,00 دج ثم بدأ بالانخفاض سنة 2012 حيث وصل إلى 1158532,00 دج أما في سنة 2013 تواصل الانخفاض حيث قارب 1176394,00 دج وهذا راجع لعدد المستفيدين ذوي المشاريع الخدمائية الكبيرة.

## 4-قطاع التجارة:

هذا القطاع، كانت المبالغ المخصصة له كبيرة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يتم ملاحظة من خلال معطيات الجدول أن في سنة 2007 و إلى غاية 2011 كانت مرتفعة لتعرف انخفاضا سنة 2013 الى 1568526,00 دج.

إحصائيات حول تحصيل الزكاة وتوزيعها وقيمة القروض الحسنة في دوائر ولاية عين تموشنت خلال سنة 2014 الى 2015:

وفيما يلي دراسة حالة توزيع حصيلة زكاة الأموال للحملة الوطنية الثانية عشر لموسم 2014 بولاية عين تموشنت حيث بلغ مدير الشؤون الدينية و الأوقاف كغيره من المدراء على المستوى الوطني بان توزيع حصيلة الزكاة لسنة 2014 ضمن المنشور الوزاري رقم 05 مؤرخ في 27 أفريل 2014 المتضمن عملية الاستثمار في أموال صندوق الزكاة و توزيع الحصيلة المخصصة للفقراء والتي بلغت 68076668.61 دج. وعليه فالجدول الموالي يبين كيفية توزيع الزكاة في ولاية عين تموشنت حسب الدوائر التابعة للولاية.

الجدول رقم 04 : إحصائيات صندوق الزكاة لدائرة عين تموشنت في الفترة الممتدة بين 2011-

2015

المبلغ المحصل الإجمالي	المبلغ المخصص للاستثمار (القرض الحسن)	المبالغ الدوائر
9518352,00	5108089,56	عين تموشنت
1717070,00	737514,00	المالغ
2692100,00	849090,73	عين الأربعاء
1569640,00	1473863,00	عين الكحيل
824980,00	520000,00	العامرة
3092190,00	3052902,00	بني صاف

581420.00	649996.24	ولهاصة
645390.00	748700.00	حكام بوحجر

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية عين تموشنت خاتمة:

وفي الأخير يمكن ذكر بعض الصعوبات والعراقيل التي تواجه التمويل الإسلامي وبالأخص التمويل عن طريق القروض الحسنة بالإضافة إلى بعض الحلول والاقتراحات ونستعرضها في مايلي:

#### - الصعوبات التي تواجه التمويل بالقروض الحسنة

لقد أثبتت عدة دراسات أن هناك عددا من برامج تمويل المشاريع الصغيرة في العالم حققت نجاحا كبيرا من خلال منحهم قروض مصغرة، إما لإنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريعهم التي يعملون فيها، إلى جانب أنها حققت رفاهية لكثير من العائلات الفقيرة وخففت من حدة البطالة وأحدثت تنمية حقيقية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، إلى أنه يجدر بالذكر أن التمويل بالقروض الحسنة يواجه صعوبات جمة نذكر منها(محمد نور الدين أردنية، ص 23-25):

- عدم وجود إعلام مهمم بفئة الشباب وخاصة الأديبات التي تتعلق بتمويل مشاريعهم بالقروض الحسنة، إذ يبدو أن الشباب يعتبرون أفرادا لا يوثق بهم في إرجاع القروض.

- إبعاد الشباب بصورة غير مباشرة من طرف بعض خواص برامج التمويل بالقروض الحسنة.

- عدم وجود خبرة كافية لكثير من المستفيدين فيما يخص كيفية إنشاء مشاريعهم أو عدم ضبط هذه المشاريع.

- الإخفاق في المراحل الأولى لبعض المشروعات نتيجة العراقيل والضرائب وعدم المتابعة من طرف الهيئات المانحة للقروض الحسنة.

- التحايل من بعض المستفيدين من خلال تحويل وجهة القروض الممنوحة وعدم استغلالها في مشاريع حقيقية تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.

- اعتقاد بعض المستفيدين أن القروض التي يحصلون عليها وخاصة الحكومية على أنها أموال للشعب وليست للدولة و بالتالي لا يرجعونها.

وتوجد معوقات وعراقيل إضافة للعراقيل السابقة الذكر منها:

- عدم مشاركة النظام المصرفي الإسلامي في الإسهام في هذه الأدوات، إلى جانب فلسفة النظام المصرفي التي تقوم على توظيف واستثمار الأموال والذي يعني أنها ليست مؤسسات خيرية.

- عدم تحمس كثير من الأغنياء والهيئات الحكومية للمشاركة في هذه المشاريع بسبب جهلهم أو عدم توفر قناعة بقدرة هذه القروض في تحقيق تنمية حقيقية.

- التناقض الحاصل بين القروض الحسنة والقروض الربوية المبنية على نظام الفائدة والتي أصبحت راسخة في الحياة الاقتصادية لكثير من الدول الإسلامية.

- قلة التجارب في استخدام القروض الحسنة في عملية التمويل، نظرا لمحدودية نطاق تعامل المصارف الإسلامية بهذه الأداة في عملية الاستثمار و الإنتاج مما أدى إلى جعلها بدون تأثير يذكر.

بعض الحلول لحياء التمويل عن طريق القرض الحسن:

1. إجراء المزيد من البحوث والدوريات والمقالات والدراسات عن القرض في الشريعة الإسلامية ، ونشرها في المجالات العلمية والاقتصادية ، وفي الجامعات والمعاهد لكي يتكون من خلالها صورة واضحة متكاملة عن القرض ومفهومه وشرعيته وأحكامه وشروطه وأخلاقياته وأدابه .
2. تفعيل الإجراءات القانونية الصارمة تجاه المقترضين الذين يحاولون التفریط بحقوق المقرض سواء كان فرد أو مؤسسة ( مصرف) ، والغاية هي ضمان استرداد أموالهم وعدم ضياعها ، وكذلك الحفاظ على ديمومة الإقراض بهذه الإجراءات .
3. إنشاء صناديق للقروض الحسنة في المصارف الإسلامية . وتكون مصادر أموال هذه الصناديق من الجمعيات الخيرية ومن تبرعات أثرياء المسلمين الذين يسعون لتقديم العون والإحسان ، وكذلك من أرباح المساهمين في المصارف الإسلامية حيث يكون دعمهم لأجل تحقيق تنمية خاصة بالمصرف والمساهمة في دعم التنمية الشاملة للمجتمع .
4. زيادة الوعي لدى إدارات المصارف ورواده وعملائه وزواره بفكرة القرض الحسن ، من خلال توضيح فوائد ومنافع القرض الحسن ، وما ستجنيه كل الأطراف من تفعيل ودعم ذلك الأسلوب الذي سيجلب آثار إيجابية عليهم .
5. العمل على تنسيق الجهود بين الدول الإسلامية من خلال عقد المؤتمرات الإقليمية والدولية بينها ، والخروج بقرارات عملية واقعية تضع الأساس لبناء نظام مصرفي إسلامي عالمي يهدف إلى توفير السيولة الكافية للتمويل بالقروض الحسنة لمساعدة الدول الإسلامية الفقيرة والتي هي بأمس الحاجة إلى هذه الأموال ، وإغلاق الفرصة أمام المؤسسات العالمية الربوية التي تهش بدماء تلك الشعوب ، ويمتلك العالم الإسلامي الإمكانية لتحقيق ذلك ، لأن فيه دول غنية بالنفط ودول تتميز باقتصاديات متطورة .
6. التوسع في مجال القرض الحسن الإنتاجي ، وخاصة أنه أثبت جدواه في تحقيق ميزة اقتصادية أكثر من القرض الاستهلاكي وفي عدة جوانب ، فالقرض الإنتاجي من جانب يحقق غاية اقتصادية تنموية ويوفر فرص عمل تعطي دخل مستمر للمُقرض ، ومن جانب آخر يعطي نسبة ضمان كبيرة لاسترداد القرض وإرجاعه بأسرع وقت ممكن للمصرف المُقرض (-/http://pouretudiant.blogspot.com/2013)
7. وضع خطة من قبل المصارف الإسلامية ، لتحديد الأثر الفعلي للمشاريع المقدمة لديها من المستثمرين وهل تصلح أن تمول بصيغة القرض الحسن .
8. تقديم المصارف الإسلامية مساعدة للمُقرضين في عملية دراسة الجدوى الاقتصادية ، لتحديد المشاريع الاقتصادية التي تحقق التنمية ودعمها من خلال القروض الحسنة ، وتفضيلها على المشروعات التي تحقق جدوى اقتصادية أكبر لكنها لا تساهم في عملية التنمية .

قائمة المصادر والمراجع :

1. - معطي لبي، أساليب وصنع التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مستغانم، مجلة المالية و الأسواق، ص332، بتصرف .
2. - الفسفوس فؤاد ، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة، عمان، 2010، ص 31.
3. - فارس مسدور، مخاطر القرض الحسن من صناديق الزكاة، ص6 (دون تاريخ)
4. - د. الوافي الطيّب ، دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقير – تجربة صندوق الزكاة الجزائري - ، مركز الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2013 ، ص 04 .
5. - عبد الحميد محمد فرحان، مؤسسات الزكاة –تقييم دورها الاقتصادي-، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، (2010) ص96
6. محمدعبد الحليم عمر ، "اساليب التمويل الاسلاميه للمشروعات الصغيرة" ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، وامع الازهر، مصر، بدون سنة نشر، ص44
7. الجزيري، أبو بكر: الفقه على المذاهب الأربعة، دار الحديث ، القاهرة ، كتاب أحكام البيع ، أحكام القرض ، ج 2 ص 304
8. سورة البقرة: الآية (245)
9. - سورة الحج : الآية (77)
10. المادة رقم. 02 المؤرخة في 01 صفر 1425 هـ ، الموافق ل 22 مارس 2004 من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر .
11. المادة رقم. 12 المؤرخة في 01 صفر 1425 هـ ، الموافق ل 22 مارس 2004 من اتفاقية تعاون بنك البركة و وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر .
12. سليمان ناصر ، عواطف محسن ، مداخلة بعنوان " تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن –دراسة تقييمية – ، المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل 11 أكتوبر 2011 ، الخرطوم ، السودان ، ص15
13. جمال عبد الهادي محمد مسعود، إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا، دار الوفاء، المنصورة، مصر ، ص 35 .
14. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بحث محكم منشور لمجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، الطبعة 04.سنة 2006، ص02.
15. - أشرف محمد دوابه، المرجع نفسه، ص6.
16. - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط 02، 1998 ص7
17. - علي حسن مطر الهاشي، اقتصادنا الميسر، دار البحار، بيروت، ط 01. 2009 م، ص82.
18. - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر ، ص24.
19. - أحمد بوراس، المرجع نفسه، ص25
- الميزة النسبية: هي قدرة بلد ما على إنتاج سلعة بنفقة أقل من نفقة إنتاجها في بلد آخر، أو بنفقة أقل من نفقة إنتاج نفس البلد لسلعة أخرى، حسين
20. عمر، المعجم الوجيز، الموسوعة الاقتصادية، ص533
21. - منصور الزين وسفيان نقماري، صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، 20- 21 ماي 2013 م، ص16

- 
22. - العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، القاهرة، ط02 ، 2012ص346
23. - محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين 2010 م، ص115
24. - جمال العمارة، دلال بن طيبي، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، 2006 ، ص3
25. - العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، القاهرة، ط02 ، 2012ص346
26. - محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة النجاح ، فلسطين 2010 م، ص115
27. - جمال العمارة، دلال بن طيبي، ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، 2006 ، ص3
28. - محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص ص 23-25
29. - [http://pouretudiant.blogspot.com/2013/02/blog-post\\_3592.ht](http://pouretudiant.blogspot.com/2013/02/blog-post_3592.ht)